دور التجمعات الإقليمية في تحقيق التعاون رابطة الأسيان أنموذجًا'

"The Role of Regional Organizations in Fostering Cooperation: ASEAN as a Model

م. د. خالد محمد طاهر شبر

Dr. Khaled Mohammed Taher Shabr

جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) – كلية القانون
kheled_mohamed@ijsu.edu.iq

المُلخص:

تعد الترتيبات الإقليمية من أبرز الظواهر القانونية، والسياسية، التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أكَّد ميثاق منظمة الأمم المتحدة، على أهمية المنظمات الإقليمية، في المحافظة على السلم، والأمن الإقليمي، والدولي، وقد أظهرت التجارب المختلفة ضرورة هذه الترتيبات، سواء أكانت على شكل منظمات أم روابط، بغية إقرار تنظيمات إقليمية أمنية، أو سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، لاسيَّما في المناطق التي تعاني من الصراعات الداخلية، والتدخلات الدولية، إذ شهدت منطقة جنوب شرق آسيا، تباين الظروف، ودوافع القوى، ومصالح الأطراف المشتركة فيها، مما حفَّز دول المنطقة على تشكيل رابطة «الأسيان».

الكلمات المفتاحية: رابطة الأسيان، دول جنوب شرق آسيا، الإقليمية الجديدة، التكامل، الاندماج، التكتلات.

Abstract:

Regional arrangements are among the most prominent legal and political phenomena that emerged after World War II. The Charter of the United Nations emphasized the importance of regional organizations in maintaining regional and international peace and security. Various experiences have demonstrated the necessity of such arrangements—whether in the form of organizations or alliances—with the aim of establishing regional frameworks for security, political cooperation, economic integration, or cultural exchange, particularly in areas suffering from internal conflicts and foreign interventions.

Southeast Asia, in particular, has witnessed a diversity of conditions, power dynamics, and stakeholder interests, which motivated the countries of the region to establish the **Association of Southeast Asian Nations (ASEAN)**.

Keywords:- ASEAN, Southeast Asian countries, new regionalism, integration, unification, regional blocs

المقدمة

شهدت منطقة جنوب شرق آسيا، العديد من التحديات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، ففي ظلّ الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، بدأ سباق التسلح بين القوى العظمى، ينعكس على دول جنوب شرق آسيا، مع تزايد عدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، فضلاً عن تطلع القوى المرتبطة بالقوى العظمى، إلى ممارسة دور إقليمي، كذلك الانقسامات، والمشكلات الداخلية، التي كانت تعانيها دول الإقليم، لذلك توجهت "إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلند"، إلى تأسيس رابطة دول جنوب شرق آسيا «الأسيان» عام ١٩٦٧، بهدف تحقيق التعاون، والتكامل الاقتصادي، والاندماج السياسي– الأمني، وتشجيع التنمية، والتعاون الإقليمي، وتوسيع مجالات التعاون، والاستثمار، ومواجهة التحديات في العلاقات الدولية، التي تفرض نفسها على المجموعات الإقليمية، في ضوء الأحادية القطبية عام ١٩٩١، كما أشارت تجربة «الأسيان» إلى صفة العمل الجماعي الإقليمي منذُ عام ٢٠٠٠، والذي أسهم بفاعلية في تطوير الروابط الاقتصادية، والسياسية، والأمنية، بين دول الإقليم من جانب، ودول الإقليم والأطراف الدولية من جانب آخر.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من أنَّ رابطة دول جنوب شرق آسيا «الأسيان»، تجسد الصورة العملية الناجعة في الترتيبات الإقليمية الجديدة، إذ تهدف إلى تسريع التوسع الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والتنمية الثقافية، وتعزيز السلام، والاستقرار، الإقليميين، على أساس سيادة القانون، وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

مشكلة البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: «**أهمية الترتيبات الإقليمية في تحقيق التعاون لا سيَّما رابطة الأسيان**»، إذ تعاني منطقة جنوب شرق آسيا، من تفشي الأزمات، والحروب، فضلاً عن سعي القوى الدولية، إلى الهيمنة على دول المنطقة. وعليه تتضح التساؤلات الآتية:

- ما أهمية الإقليمية الجديدة، وضروراتها العملية؟
- ما أهمية رابطة «الأسيان» في تحقيق التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا؟

فرضية البحث

يفترض البحث أنَّ رابطة دول جنوب شرق آسيا «الأسيان»، أخذت تطور من قدراتها الذاتية، لمواجهة التحديات الداخلية، والخارجية، إذ اتخذت قرارات على مستوى القمم، من أجل بناء المجتمع «أسيان»، ويقوم على ثلاث ركائز، هي: «مجتمع آسيان الأمني، والمجموعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمجتمع الاجتماعي والثقافي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا».

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تتبع تطور تشكيل رابطة دول جنوب شرق آسيا «الأسيان»، والآليات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، المتبعة من دول الأعضاء، بغية تطوير العلاقات البينية الثنائية، وتعزيز العلاقات الخارجية مع القوى الآسيوية الفاعلة، فضلاً عن تطوير العلاقات مع القوى الدولية، المؤثرة في المشهد السياسي، والاقتصادي، في جنوب شرق آسيا.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطلبين، تناول المطلب الأول: «**ماهية الإقليمية وضروراتها**». وتناول المطلب الثاني: «**رابطة الأسيان ونتائجها**».

المطلب الأول

ماهية الإقليمية وضروراتها

إنَّ تنامي الخلافات العالمية، التي أدت إلى قيام الحربين العالميتين، دفعت الأمم ذات الخصاص المشتركة، إلى البحث عن تحقيق الوحدة الإقليمية، بغية تعزيز الروابط الذاتية. ثم توسعت الرؤى الجيوسياسية لبعض الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي، في ضوء عدم قدرة النظام الدولي على تحقيق الأمن، والاستقرار، جرَّاء تعارض المصالح للدول الكبرى، الأمر الذي دفع الأطراف الإقليمية إلى إيجاد مفاهيم جديدة، تعزز الروابط الإقليمية، وتوحدها، إذ تجمع الشعوب بعيدًا عن الخصائص المشتركة التاريخية، والحضارية، والدينية، واللغوية. وقد حاولت الدول جاهدة إلى الانخراط في تلك الترتيبات، لتحقيق أهداف، ومصالح استراتيجية، تخفي معها وحدة الدولة الإقليمية الوطنية، لاسيَّما أنَّ التوجهات العالمية، اتجهت نحو التكتلات الإقليمية. وبناءً عليه، نقسم هذا المطلب على فرعين، هما: الفرع الأول، مفهوم الإقليمية الجديدة، وخصائصها. والفرع الثاني، النسق الإقليمي بموجب المبادئ الوظيفية.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة وخصائصها

يُعرَّف «**الإقليم**» من الناحية اللغوية، بأنَّه: «مُشتق من الفعل أقلَم، يؤقلِم، تأقلَم، وسُمي إقليماً، لأنه مقلوم من الإقليم الذي يُتاخمه أي مقطوع منه»[(١)]، وأنَّ الإقليم هو جزء من الأرض، تميز عن غيره بالخصائص الديموغرافية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، ويندرج في مكنوناته سطح الأرض، وما تحتها، وما فوقها من طبقات، تجعله كتلة متجانسة، ومُتميزة عن غيره من الأقاليم[(٢)].

ومن الناحية الاصطلاحية، يشتمل الإقليم على معانٍ عدة، أبرزها: إنَّ الإقليم يشير إلى جزء مِن الأرض تمارس عليه الدولة سلطانها، بشكل مباشر، وجامع، لأنَّ الأصل في سلطان الدولة أن لا يتخطى إقليمها، ولا يمارس سلطان غير سلطانها[(٣)]، ولا يشمل إقليم الدولة المجال الجغرافي الأرضي فقط، بل يشمل الإقليم البري، والبحري، والجوي، أي سطح الأرض، والبحر الإقليمي، وطبقات الجو[(٤)].

أن يدل على مجموعة من الدول المتاخمة جغرافيًا، إذ تجتمع مع بعضها بخصائص مشتركة، مثل: اللغة، والتاريخ، والثقافة، والعادات، والتي تتفاعل بينها سواء أكانت تعاونية أم عدائية، وعلى النحو الذي يؤثر في السياسة الخارجية لكل دولة إقليمية، الأمر الذي يفرض نمطًا معينًا من العلاقات، بين الفاعلين الإقليميين في ذلك الإقليم مع بعضهم البعض، كما يفرض على الدول الإقليمية، سياسات معينة تتضمن الأهداف، والمصالح المشتركة، وهذه الصفات تعطي الإقليم ذاتيته، ومكانته المتميزة[(٥)].

ويعدُّ عالم الجغرافيا الألماني «فريدريك راتزل» **(Friedrich Ratzel)**، أول من أشار إلى فكرة الأقاليم في السياسة الدولية، إذ أصدر كتابًا بعنوان: «الجغرافيا السياسية» عام ١٨٩٧، وقد نشر مقالاً بعنوان: «القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة»، هي[(٦)]:

١. تتوسع الدولة بنموها الحضاري، حينما ينتشر السكان الذين يحملون طابعهم الحضاري، فإنَّ الأرض الجديدة تزيد من مساحة الدولة.
٢. إنَّ نمو الدولة عملية لاحقة بنمو السكان، الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع.
٣. يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة ضم الوحدات الصغرى إليها.
٤. إنَّ حدود أي دولة توضح سلامة الدولة، ومراحل نموها.

---

(١) معلوف، لويس، المنجد في اللغة والإعلام، ط٢٧، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦)، ص٦٥٢.
(٢)الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج١، ط٤، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص٢٤٦.
(٣) شيحا، إبراهيم عبد العزيز، النظم السياسية: الدول والحكومات، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٦)، ص٢١.
(٤)زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص٦١.
(٥) Tharp, Paul A., Regional International Organization, (New York: Martins Press, 1971), P. 2.
(٦) رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، (لندن: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤)، ص٤٥.

٥. تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية، والاقتصادية.

٦. إنَّ الدافع الأول لتوسع الدولة البدائية، يأتي من الخارج، بسبب توسع الدولة الكبرى ذات الحضارة.

٧. إنَّ الميل العام للتوسع، والضم، ينتقل من دولة إلى أخرى، ثم يتزايد، ويشتد.

وبناءً عليه، فإنَّه يعرف بدلالة الانسجام النسبي، والولاء، مثل: الوطن العربي، وأحياناً يعرف بدلالة المصالح التي تجمع الدول الإقليمية من غيرها، مثل: إقليم جنوب شرق آسيا، وأحياناً يعرف الإقليم لغايات سياسية، مثل: إقليم الشرق الأوسط، مما يشير إلى أن مفهوم الإقليم متعدد غير أن العامل الجغرافي يعد العامل المشترك في تحديد المفهوم التقليدي للإقليم. في حين يعدُّ عامل المصالح، الأساس في إيجاد مفهوم الإقليم، على مستوى تحقيق الأهداف للدول الكبرى.

وتعرف «**الإقليمية**» من الجانب اللغوي، بأنَّها: «اسم مصدر مشتق من الاسم إقليم»، واصطلاحاً هي: مفهوم جيواستراتيجي وصيغة للعمل الدولي الجماعي، في مجال التنظيم الدولي، لتحقيق السلم، والأمن الدوليين، وهي أعلى من مفهوم الدولة، وأدنى من النظام الدولي، بمنزلة صلة بينهم، مشترطة التقارب الجغرافي، أو الاجتماعي، أو الفكري. وأنَّ النظام الإقليمي نظام فرعي من النظام الدولي، وأنَّ كليهما يشكلان نسقًا من انساق تحليل السلوك السياسي في المحيط الدولي[(٧)]، وأشارت عصبة الأمم، ومنظمة الأمم المتحدة في المادة (٥٢)، إلى أهمية التنظيمات الإقليمية في حفظ السلم، والأمن، الدوليين.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح نشوء الكتل الإقليمية، سمة بارزة في السياسة العالمية، سواء أكان لإقامة التوازن مع القوة العظمى، التي تحمي الدول الصغيرة، أم لإقامة التكامل التام في إطار الأسواق المشتركة، أم لإقامة تجمع فريق من الدول، في ظل تنظيم حكومي قانوني، تؤلف بين أطرافه صلات من التجاور، والثقافة، أو المصالح المشتركة، حيث تقترب من اللامركزية في التنظيم القانوني الداخلي[(٨)]. ويعود تطور الإقليمية إلى الأسباب السياسية، والاقتصادية، المتمثلة في رغبة الدول في بلوغ مكانة سياسية، أو إنجاز مصالح مشتركة لا تتحقق من دون التكتل، أو لأسباب أمنية نتيجة احتياج الدول إلى الأمن، بسبب تزايد عدد الحروب، وعدم الثقة بقدرات منظمة الأمم المتحدة، في تحقيق السلم، والأمن، الدوليين[(٩)].

---

(٧) Buzan, Barry and Weaver, OLe, Regions and Power: The Structure of International Security, 42. P. Cambridge Studies in International Relations, (England: Cambridge University Press, 2004),

(٨) بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٨٥٧.

(٩) Arquilla, John, The Intractable Problem of Regional Power, Obris, (Vol. 40, and E. Fuller, Graham No.4, 1996), P. 11.

أمَّا **«الإقليمية الجديدة»** فهي الاتجاه التعاوني، الذي ظهر بعد الحرب الباردة بين عدد من الدول، بهدف التشاور، والتعاون، والاندماج، والتكامل السياسي، والاقتصادي، والأمني، لحل الخلافات، والصراعات، إذ تتجاوز الأهداف الاقتصادية إلى نشر الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاهتمامات البيئية. واستخدم مصطلح «الإقليمية الجديدة»، للتميز بين الواقع السياسي الذي حكم العلاقات خلال الحرب الباردة، والواقع الاقتصادي للعلاقات التي تنشئ التجمعات الإقليمية الكبرى[(١٠)]، وهي ليست امتدادًا لإقليمية الحرب الباردة، بل هي استجابة للمتغيرات العالمية في ضوء النظام الدولي الجديد، وتستند إلى تمييز مستوى التفاعلات الدولية، بين عناصر أي منظومة إقليمية، وكثافتها، وتحليله، سواء في إقليم جغرافي معين، أو خارج نطاق هذا الإقليم، فهي مفهوم ذو مدلول سياسي، واقتصادي، وجيوبوليتيكي[(١١)].

وأصبحت «الإقليمية الجديدة»، أداة لإدارة الصراعات الاقتصادية العالمية، إذ أصبحت محورًا في العلاقات الدولية، بموجب مساحة الاتفاق في الرؤى، والمصالح الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إذ تتحرك من نزعة حمائية ضد الدول غير الأعضاء في التكتل الإقليمي، كما أسهمت في إعادة مأسسة النظام الاقتصادي الدولي، ومعالجة التحديات الأمنية الإقليمية[(١٢)].

إنَّ مفهوم «الإقليمية الجديدة» يجسد جانبين، هما: «الجانب الفني» الذي يعتقد بضرورة عدم وضع تعريف للتنظيمات الإقليمية، حتى يبقى الاصطلاح واسعًا عند التطبيق، ويمتد مفهومه ليشمل كل أنواع الاتفاقات، والتحالفات، والتنظيمات، التي تربط الدول الواقعة في نطاق جغرافي محدد، أو التي تربط الدول غير الواقعة في نطاق جغرافي محدد، وهي المنظمات القائمة على الجوار الجغرافي، مثل: جامعة الدول العربية، أو التكتل الإقليمي الاقتصادي، مثل: تجمع «البريكس». و«الجانب الإرادي»، إذ يرى صعوبة وضع معيار أو قواعد للإقليمية الجديدة، كونها مجموعة من العلاقات القائمة بين الدول، التي لا يشترط تجاورها جغرافيًا، وتعكس إرادتها في التعاون، لتحقيق الأهداف المشتركة التي تتوقف على طبيعة المنطقة التي يحدث فيها التعاون[(١٣)]. ويمكن تحديد خصائص الإقليمية الجديدة، بما يأتي:

---

(١٠) الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨)، ص١١٥.

(١١) القاسم، صالح محمود، الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٩، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص١٨.

(١٢) العلي، مروان سالم، مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة: (كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير؟)، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص٢٥.

(١٣) المرجع نفسه، ص٢٥ – ٢٨.

١. إنَّ العضوية تعتمد على الانفتاح الجيوبوليتيكي، إذ تجاوزت الإطار الجغرافي التقليدي، مما يعني إمكانية تشكيل مؤسسات للتعاون الإقليمي، بين دول غير متجاورة من الناحية الجغرافية[(١٤)].

٢. سيادة الطابع الاقتصادي، وأولوية التفاعلات السياسية، والأمنية، فضلاً عن وجود فرصة للمشاركة، بدلاً من التهميش في المعاملات بين نظام إقليمي، وآخر، كذلك تغليب خصائص التعاون، والأمن المشترك، على خصائص التنافس، والصراع، بسبب تبني المنهج الوظيفي القائم على التعاون[(١٥)].

٣. إنَّ الطابع الاقتصادي حكم الإقليمية التقليدية، في حين الإقليمية الحديثة تقوم على الواقع السياسي، والاستراتيجي، والأمني، والاقتصادي، إذ جسدت التكتلات التعاون المشترك، والتخلص من روابط التبعية.

٤. تطرح الإقليمية الحديثة مستوى من التحليل، بين النظام العالمي، والسياسة الخارجية للدول، في إطار تحليل النظم الإقليمية، والتعرف إلى خصائص التفاعلات الحاصلة فيها، وأنماطها[(١٦)].

٥. قدرة الإقليمية الحديثة على إعادة هيكلة العلاقات الدولية، حيث التمهيد لإقامة نظام دولي متعدد الأطراف، يقوم على التعاون، والتنمية المشتركة، لذلك تتمتع بفرص صيانة السلم، والأمن، الإقليمي والدولي، لأنَّها تتوافر على مستلزمات الانسجام، والسرعة، والفاعلية، أكثر من التنظيم العالمي.

٦. إنَّ الإقليمية الحديثة تتسم بآلية مأسسة النظام الاقتصادي العالمي، وبما يجعل الكتل الإقليمية حلقة ربط بين الدول القومية، والنظام العالمي، الأمر الذي يعيد إحياء النظم الإقليمية المتدهورة[(١٧)].

٧. تعدُّ الإقليمية الحديثة مكملة للتجارة العالمية الحرة المتعددة الأطراف، إذ تسهم في فتح الأسواق الوطنية، وتوسيعها، أمام انتقال رؤوس الأموال، والسلع، لتحقيق التقدم، مما يحفز أعضاء التكتلات على الابتكار، مع تعميق المصالح المشتركة للأعضاء، وربط اقتصاداتهم بالاقتصادات العالمية[(١٨)].

٨. اعتماد الإقليمية الحديثة على الأنموذج المؤسسي المرن غير القانوني، بعيدًا عن منظمة الأمم المتحدة، وللمرونة شقان، هما: الأول، "الابتعاد عن البيروقراطية" في تجنب تأسيس الأمانات العامة. والثاني، "الطابع غير القانوني، غير الإلزامي، غير المحدد"، أي الركون إلى الاتفاقيات، والمعاهدات

(١٤) جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص٢٣.

(١٥) الإمام، محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٢.

(١٦) حسن، عمر كامل, النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة – دراسة مستقبلية –، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص٢٣.

(١٧) إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص١٤٨.

(١٨) المرجع نفسه، ص١٤٨.

الجماعية الملزمة، مقابل الاعتماد على آليات بديلة للعمل الجماعي، مثل: التوافق العام، فضلاً عن عدم جعل البعد الحكومي، أحد أبعاد تلك المؤسسات، بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص[(١٩)].

كما تعرضت الإقليمية الحديثة إلى مجموعة من الانتقادات، أبرزها: إنَّ المشكلات الإقليمية الخطيرة، تحتاج إلى التعاون الدولي من أجل حلِّها، مثل: نزع السلاح النووي، فضلًا عن قيام القوى الكبرى ذات الطموحات العالمية، بالهيمنة على الترتيبات الإقليمية، عن طريق تطويعها، وتفكيكها، حسب مصالحها، كذلك إمكانية تهميش الدول الإقليمية، غير المشاركة في الترتيبات الإقليمية الجديدة، كما أنَّ الإقليمية الحديثة سوف تعمل على تجزئة النظام الاقتصادي العالمي، بدلاً من أن تكون أساسًا لبناء نظام اقتصادي، وتجاري، مفتوح. ولعل الإقليمية الحديثة سوف تؤدي إلى الانهيار التدريجي للسيادة الوطنية[(٢٠)]، لأنَّها تؤدي إلى خلق كيانات سياسية متعددة، وجزئية، من دول، ودويلات، تتجه نحو الإقليمية عبر القارات، لإنشاء تجمعات إقليمية ذات صيغة تجارية، الأمر الذي يمهد للشركات العابرة للقوميات، والاستثمارات الأجنبية، مما ينعكس على إضعاف الدول النامية[(٢١)].

يتبين أنَّ الإقليمية الجديدة، جعلت التكتلات مفتوحة العضوية، على أسس اقتصادية، وتكنولوجية، وليست أيديولوجية، إذ ابتعدت عن الدافع العسكري، والأمني، وخفض الحواجز الجمركية ضد الدول غير الأعضاء، وخلق إطارات للتعاون مع مؤسسات التجارة العالمية المتعددة الأطراف. وعلى الرغم من توافق الرؤى، واختلافها، حول العلاقة بين الإقليمية الجديدة، والعالمية، إلا أنَّ الواقع يدل على الارتباط، والتأثير المتبادل، بحكم أنَّ كليهما يشكل نسقًا من انساق تحليل السلوك السياسي في المحيط الدولي.

---

(١٩) فرحات، محمد فايز، الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثامنة والأربعون، المجلد ٤٧، العدد١٨٥، تموز/يوليو، ٢٠١١)، ص١٢.

(٢٠) مانع، جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨)، ص٥٨.

(٢١) المديني، توفيق، وجه الرأسمالية الجديد، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤)، ص٣٦١، ٣٦٢.

الفرع الثاني: النسق الإقليمي بموجب المبادئ الوظيفية

إنَّ الإقليمية الحديثة اتخذت أنماطًا من التفاعلات في مجالات، ومستويات مختلفة، أبرزها:

أولاً- التكامل والاندماج الإقليمي:

إنَّ الترتيبات الإقليمية التعاونية، كانت السبب في ظهور الترتيبات التكاملية، والاندماجية، فقد عرف التكامل الاقتصادي، بأنَّه: أشكال التعاون، والتنسيق، في مجالات اقتصادية، وسياسية، وثقافية، بين عدد من البلدان، مما يؤدي إلى دمج اقتصاداتها، وتكاملها، مثل: السوق الأوربية المُشتركة، لذلك يعدُّ التكامل علاقة بين وحدات تعتمد على بعضها، وتكوّن خواص نظام محدد، تفتقد إليها كل وحدة على حدة[(٢٢)].

إنَّ النظرية الاقتصادية عرفت خمس مراحل مترابطة، هي: «منطقة التجارة الحرة»، تم إلغاء كل القيود الجمركية، و«الاتحاد الجمركي» ، تمَّ تحرير السلع، والبضائع، و«السوق المُشتركة»، تمَّ إلغاء التعريفة الجمركية، والقيود على الإنتاج، و«الاتحاد الاقتصادي»، اتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمات الدورية، و«الاندماج الاقتصادي»، تمَّ توحيد السياسات الاقتصادية، والاجتماعية، بالسلطة الإقليمية الأعلى من الدولة[(٢٣)].

لهذا اتجهت الإقليمية الحديثة إلى اتجاهين، هما: الأول، الاهتمام بالأمن الإقليمي. والثاني، الاهتمام بالتكامل الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، إذ يتضح أنَّ التعاون، والتكامل، يؤديان إلى قدر من الاندماج، أبرزها: «الاندماج السياسي» ، وهو تحقيق وحدة سياسية في هيأة اتحاد فدرالي، وإدماج بعض المؤسسات السياسية القومية، ونقل السيادة إلى أجهزة دولية مشتركة. فضلًا عن "الاندماج الاجتماعي"، إذ تنقل الولاءات الوطنية إلى مجتمع سياسي أوسع، لتحقيق العدالة الاجتماعية. كذلك "الاندماج الأمني"، إذ تبرم الاتفاقات بين دول الاتحاد، لاتخاذ القرارات المشتركة المتعلقة بالتخطيط، والتنفيذ، والقيادة[(٢٤)].

---

(٢٢) حسن، جواس، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية – سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص٥.

(٢٣) العمار، منعم صاحي، السوق العربية المشتركة، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠)، ص٢ – ٤.

(٢٤) عمارة، محمد جاد الله، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣)، ص٨٨.

ثانيًا- الترتيبات الإقليمية بموجب النظرية الوظيفية الحديث:

إنَّ النظرية الوظيفية تقوم على فرضية التعاون، الذي يبدأ من الجهات السياسية الأدنى، أي القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية، لا يمكن فصلها عن الشؤون السياسية، فعلى الرغم من أنَّ هدف التنظيمات الإقليمية الجديدة اقتصادي، وليس سياسيًا، لكن التعاون أصبح ملزماً، بحكم التعاون في جانب معين، يسهم في خلق التعاون في الجوانب الأخرى، وأنَّ خلق الروابط المختلفة بين الدول، يشكّل وظائف ذات طبيعة متعددة. وقد اعتمدت النظرية الوظيفية على أنَّ ضعف التعاون الاقتصادي، يكون سببًا للحروب، في حين أنَّ التعاون يكون شرطاً للسلام، وأنَّ أفضل طريقة لحل أزمات السلم، والأمن، الدوليين، تكون بتعميق أواصر التعاون، والتكامل الدولي، في مختلف المجالات[(٢٥)].

إنَّ إخفاق النظرية الوظيفية على الصعيد الدولي في تحقيق الاندماج، دفع الإقليمية الجديدة إلى إنجازه، إذ انطلقت من فكرة التعاون، ثم التكامل إلى مداه الأقصى، ليصل إلى حد الاندماج، عن طريق عملية تدريجية تصاعدية، وبينما أضعفت المنظمات الدولية من مبدأ السيادة الوطنية، لمصلحة منظمة الأمم المتحدة، فإنَّ الإقليمية الجديدة عملت على تفويض السيادة، لمصلحة هيئة عبر وطنية، تتجه نحو إقليم أوسع على أساس أقرب إلى الفدرالية، معتمدة على سياسة التدرج المرن[(٢٦)].

ثالثًا- التكتلات الصناعية الإقليمية:

يقوم أنموذج التكتلات الصناعية الإقليمية، على فرضية التخصص، وتقسيم العمل الصناعي، الذي يؤدي إلى توسيع المنشآت الصناعية في المؤسسات الإقليمية، فضلاً عن تشجيع إقامة صناعات جديدة، نتيجة الروابط التجارية. وقد يبرز هذا الأنموذج بسبب العلاقات الصناعية، والتكنولوجية، دون اشتراط الترابط الجغرافي بين الدول، بقدر ما تكون متكاملة صناعيًا[(٢٧)]. وإنَّ التجمعات الاقتصادية الإقليمية، لا تسعى إلى إقامة سوق مشتركة، بل تسعى إلى تحقيق التعاون الاقتصادي، وتنسيق المواقف المشتركة إزاء المصالح الوطنية، مثل: «تحالف النفط»، الذي يضم أكبر منتجي النفط، «السعودية، وفنزويلا، والمكسيك» عام١٩٩٨، وكان هدف التحالف منع تدهور أسعار النفط.

وتوجد ثلاثة أنواع للتجمعات الإقليمية الصناعية، هي: التجمعات الإقليمية التي تشتمل عضويتها، على الدول الواقعة في إقليم معين. و«التجمعات شبه الإقليمية»، تشتمل عضويتها على الإقليم، الذي يضم دولًا محدودة، ترتبط لغويًا، وتاريخيًا، وجغرافيًا. و«التجمعات عبر الإقليمية»، تشتمل عضويتها على الدول كافة[(٢٨)]، وهي تكتلات اقتصادية عبر إقليمية، مثل: «البريكس».

---

(٢٥) القزاز، مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة لنماذج مختارة)، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص٩٧.

(٢٦) حداد، ريمون، العلاقات الدولية، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص٢٠٧.

(٢٧) أبو النصر، فضيل، الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، (بيروت: دار بيسان للنشر، ٢٠٠١)، ص١١٩.

(٢٨) Miller, Frank L., Impact of Strategic Culture on U.S. Policies For East Asia, (U.S. Army War College: Strategic Studies Institute, November, 2003), P. 9 – 12.

رابعًا- التكتلات الإقليمية التجارية:

إنَّ الإقليمية الحديثة تقوم أنموذج التكتل التجاري الإقليمي، الذي يفترض أنَّ العلاقات الاقتصادية بين الأعضاء، تتم بدرجة تختلف عن الدول غير الأعضاء، وتوجد أربعة مستويات لهذا الأنموذج، هي: «منطقة التجارة الحرة، والاتحادات الجمركية، والسوق المشتركة، والاتحاد الاقتصادي». وتتخذ الكتل الاقتصادية الإقليمية، مستويات متنوعة غير رسمية، بين الدول التجارية النامية، أو رسمية مخصصة للاقتصاد[(٢٩)].

وشهدت الموجة الإقليمية الحديثة، الكثير من أشكال التكتل التجاري، مثل: منظومة التكامل في أمريكا الوسطى «سيكا» **(SICA)** عام١٩٩١، الذي يجمع «بليز، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما»، والاتحاد الكاريبي عام ١٩٩١، الذي يضم (٢١) دولة، ويشمل (١٥) دولة عضوًا، و(٦) أعضاء منتسبين، وتجمع دول القرن الإفريقي عام ١٩٩٢، الذي يضم: «السودان، والصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا»، ومنتدى آسيان الإقليمي «أرف» **(ARF)** عام ١٩٩٤، ويضم المنتدى (٢٧) عضوًا، الدول الأعضاء العشر، وشركاء الحوار العشر، في رابطة دول جنوب شرق آسيا، فضلًا عن دول أخرى[(٣٠)]. وهو منصة مهمة للحوار الأمني في منطقة المحيطين الهندي، والهادئ، وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» **(NAFTA)** عام ١٩٩٤، بين الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك. كذلك توجه أستراليا، ونيوزيلندا عام ٢٠٠٢، إلى إقامة شراكة اقتصادية أوثق مع الآسيان، بوصفها بديلًا لإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما[(٣١)].

يتضح مما سبق، أنَّ الإقليمية الحديثة تركز في اتفاق، بين مجموعة من الدول المتجاورة في الإقليم أو غير المتجاورة، وهذه النزعة جاءت نتيجة التطور العلمي، والتكنولوجي، والمتغيرات التي أصابت النظام الدولي، وتهدف الإقليمية الحديثة إلى تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي، عن طريق تقليل أو إلغاء القيود فيما بينها، وعليه برزت دلالات التعاون، والتكامل، والاندماج السياسي، والأمني، والاقتصادي، والتجاري.

---

(٢٩) إيفانز، غراهام ونوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤)، ص٦٤٨.

(٣٠)الدول الأعضاء العشر في رابطة دول جنوب شرق آسيا: «بروناي، وكمبوديا، وإندونيسيا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام»؛ وشركاء الحوار العشر في رابطة دول جنوب شرق آسيا: «أستراليا، وكندا، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند، واليابان، ونيوزيلندا، وجمهورية كوريا، وروسيا، والولايات المتحدة»، فضلاً عن بنغلاديش، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنغوليا، وباكستان، وسريلانكا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور الشرقية.

(٣١) روزاس، ماريا كريستينا، «أمريكا اللاتينية والكاريبي: الأمن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة»، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، بإشراف مجموعة مؤلفين، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي وسمير كرم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٣٩٣، ٣٩٤.

المطلب الثاني

رابطة الأسيان ونتائجها

تعدُّ رابطة دول جنوب شرق آسيا «أسيان» (ASEAN)، إحدى أبرز الترتيبات الإقليمية على المستوى العالمي، والتي تشكلت بإرادة إقليمية، من دون تدخل الدول الكبرى أو القوى الخارجية الرئيسة، إذ وجدت الدول الإقليمية في جنوب شرق آسيا، أنَّه من الضروري إيجاد رابطة إقليمية، تضم جميع الدول في هذه المنطقة، بغية إنشاء منظمة اقتصادية ترتقي إلى المستوى الدولي، الأمر الذي يجنب دول الآسيان، التورط في النزاعات الإقليمية، عبر دفع طموحاتها إزاء الارتقاء إلى مستوى التعاون، على حساب الخلافات الحدودية، والتهديدات الأمنية. وبناءً عليه، نقسم هذا المطلب على فرعين، هما: الفرع الأول، تشكيل رابطة الأسيان، وأهدافها. والفرع الثاني، الإنجازات الناجمة عن التعاون في إطار رابطة الأسيان.

الفرع الأول: تشكيل رابطة الأسيان وأهدافها

دعا رئيس الوزراء الماليزي «تونكو عبد الرحمن» عام ١٩٥٨، إلى ضرورة وجود تجمع لدول جنوب شرق آسيا، بهدف رفع المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، وعلى هذا الأساس تشكلت رابطة جنوب شرق آسيا، في عاصمة تايلند «بانكوك» في آب/أغسطس ١٩٦٧، وضمت كلًا من «إندونيسيا، والفلبين، وتايلند، وماليزيا، وسنغافورة»[(٣٢)]، ثم انضمت بروناي عام ١٩٨٤. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، شهدت الرابطة اتساع النشاط لضم أعضاء جدد، إذ انضمت فيتنام عام ١٩٩٥، ولاوس عام ١٩٩٧، وبورما عام ١٩٩٧، وكمبوديا عام ١٩٩٩. وأعطت «الأسيان» فرصة للدول من خارج إقليم جنوب شرق آسيا، بصفة شركاء حوار، ومراقبين، وهم: «الصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، وأستراليا، وكندا، والاتحاد الأوروبي، والهند، ونيوزلندا، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والولايات المتحدة، والمغرب العربي»، ويحق للشركاء التمتع بالاستفادة من ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الأعضاء[(٣٣)].

وتعقد «الأسيان» ثلاثة أنواع من الاجتماعات، هي: «اجتماعات القمة» التي تضم رؤساء حكومات الدول الأعضاء، وتعقد حسب الضرورة، وإنَّ أول قمة عقدت في مدينة «بالي» الإندونيسية عام ١٩٧١، أمَّا «المؤتمرات الاعتيادية» فتعقد سنويًا، عن طريق وزراء خارجية الدول الأعضاء، وتنفذ قراراتها، عن طريق لجنة دائمة تعقد كل شهرين. أمَّا «اجتماعات الطوارئ»، فهي لجان مؤقتة من الخبراء الوزراء، وتجتمع حسب الحالات الطارئة أو القضايا المهمة، مع وجود أمين عام يتغير كل ثلاث سنوات، حسب الترتيب الأبجدي للأعضاء، وأمانة عامة تأخذ على عاتقها، تهيئة المستلزمات لعمل اللجان[(٣٤)].

---

(٣٢) and Khanna, Jane, East Asia: Economic Interdependence and Regional Security, Cossa, Ralph A. Journal International Affairs, (Columbia University, Vol. 73, No. 2, 1997), P. 223.

(٣٣) سليم، محمد السيد، خبرات التكامل الأسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الأسيان، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد ٣٢، العدد ٣٦٦، آب/أغسطس، ٢٠٠٩)، ص١٠٣.

(٣٤) الزوبعي، رشيد مجيد، رابطة أمم جنوب شرق آسيا: التأسيس والأهداف، نشرة مركز الدراسات الدولية، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٨، ١٩٩٣)، ص١٧.

لقد تصاعدت تداعيات الحرب الباردة، وسياسات القوى الكبرى، والتي جسدت أبرز العوامل التي ألقت بظلالها، على إقليم جنوب شرق آسيا، إذ ازدادت النزاعات الإقليمية بين دول الإقليم، في ضوء افتقار الإقليم إلى منظومة شاملة، تعمل على الحد من تنامي النزاعات الإقليمية، والتدخلات الخارجية، وأصبحت دول الإقليم تبحث عن تطبيق الأمن الشامل، الذي يلغي الحواجز السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية[(٣٥)]، لذلك كان الهدف الأهم «للأسيان»، هو تعزيز العمل الاقتصادي المشترك، ليوفر إطاراً للمصالحة الإقليمية، وبناء الثقة بين المتخاصمين، وآلية لاحتواء الصراعات، وتدعيم الاستقرار السياسي، عبر التعبئة الكاملة للموارد القومية، لأغراض التنمية الاقتصادية، بغية مواجهة توسع الشيوعية[(٣٦)].

لقد سعت رابطة «الأسيان» إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

١. ضمان سيادة الأعضاء، وهويتهم، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، وحلّ المشكلات بالطرق السلمية، وتدعيم السلام، والاستقرار، وعدم التهديد باستخدام القوة، والالتزام بمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

٢. حجب التدخلات الخارجية، والسعي إلى منع أي قوة من الهيمنة على الإقليم، والتعاون للنهوض بدور الرابطة، لتكون مؤثراً فاعلاً في ترتيب شؤون الإقليم على الصعيد الدولي.

٣. تبادل المساعدات، والخبرات، والموارد بين الأعضاء، لتحقيق التكامل الاقتصادي، والسعي إلى تنفيذ مشاريع التنمية للأعضاء، والتعاون لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وزيادة مستوى رفاهية شعوب الإقليم[(٣٧)].

٤. تنسيق السياسات الاقتصادية، وتنمية التبادل التجاري بين الأعضاء، واعتماد سياسة التكامل، فضلاً عن تشجيع عملية التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، لمساعدة الأعضاء الأقل نموًا، حتى تضحي القدرة الإقليمية مساندة للاستقرار الوطني، والإقليمي[(٣٨)].

٥. تبنّي عمل مشترك يعكس الهوية الآسيوية، ويشكل نظام إقليمي قائم على توازن المصالح، وتشكيل آلية إقليمية للأمن، والسلم، وحلّ المشكلات الحدودية، والعرقية، وعقد اتفاق لتجنب مخاطر سباق التسلح[(٣٩)].

الفرع الثاني: الإنجازات الناجمة عن التعاون في إطار رابطة الأسيان:

---

(٣٥)الحديثة، هاني ألياس، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٠)، ص١٥٠.

(٣٦) طلعت، عبد المنعم، إدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص٢٩.

(٣٧) الحديثة، هاني ألياس، المرجع السابق، ص١١٧.

(٣٨) طلعت، عبد المنعم، المرجع السابق، ص٣٧.

(٣٩) Dong, Jing, Asia – Pcific Security: China's Conditional Multilateralism and Great Power Entente, (US Army War College: Strategic Studies Institute, 2000), P. 33.

لقد اعتمدت رابطة الآسيان على تنظيم عقد المؤتمرات، واللقاءات، بغية الاتفاق على وضع الأهداف الشاملة موضع التنفيذ، إذ عقدت اتفاقية الآسيان للصداقة، والتعاون، «تاك» **(TAC)** عام ١٩٧٦، لكونها شرطاً للعضوية في الأسيان، وحصلت على اعتراف الجمعية العامة، في الدورة (٤٧) عام ١٩٧٨، وتضمنت الاتفاقية أنموذجاً للأمن، يقوم على المنهج السلمي عبر المفاوضات لحل النزاعات، وأشارت وثيقة تأسيس الرابطة إلى مبادئ السيادة، طبقاً للقانونين الداخلي، والدولي، أي تحويل جزء من سيادة الدول الأعضاء لمصلحة الرابطة، لذلك أسهمت «الأسيان» في مواجهة الغزو الفيتنامي إلى كمبوديا عام ١٩٧٨، إذ أدانة الغزو، واشترطت تعاملها مع فيتنام، بانسحاب قواتها من كمبوديا، ورحبت الرابطة بانضمام سنغافورة إلى معاهدة الصداقة، والتعاون، في «الأسيان» عام ١٩٩٢، بغية مواجهة التوسع الشيوعي في المنطقة[(٤٠)]. واستندت عملية التنمية في «الأسيان» الى عناصر مهمة، أبرزها[(٤١)]:

١. التنظيم المؤسسي المتقن الذي يحقق النهضة الإقتصادية.
٢. الدعم المشترك بين الحكومات، والأسواق، في النمو، والتنمية، وزيادة عمليات التراكم المالي، والمصرفي.
٣. استمرار عمليات التطوير التقني، ونمو الإنتاجية، بفضل سياسات تشجيع الصادرات، وتنميتها.
٤. تعزيز العلاقة بين التعاون الإقليمي الآسيوي، والانفتاح على الأسواق العالمية.

وفي قمة الرابطة في سنغافورة عام ١٩٩٢، اتفق أعضاء «الأسيان» على تشكيل منطقة تجارة حرة باسم «أفتا» **(AFTA)**، لتخفيض التعريفة الجمركية تمهيداً لإلغائها، ودعم العلاقات السياسية، والاقتصادية لدول الرابطة، لتطوير النمو الصناعي، والإنتاجي، عن طريق تشجيع التصنيع المشترك، الأمر الذي أسهم في تخفيض التكاليف، وتحسين نوعية الإنتاج، وتقسيم العمل، وتكافؤ المنافع، لتحقيق التكامل الصناعي[(٤٢)].

وتواصلت رابطة «الأسيان» مع المنظمات الإقليمية، والدولية، بغية حل المشكلات التي تواجه الدول الأعضاء، إذ بدأت «الأسيان» الحوار مع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي «سارك» **(SAARC)** عام ١٩٩٢[(٤٣)]، لاسيَّما أنَّ قادة «سارك» يعترفون بأهمية تطوير منطقة للتجارة الحرة مع رابطة «الأسيان»،

---

(٤٠) جاد، عماد، «اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا»، آسيا والتحولات العالمية، بإشراف محمد السيد سليم، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨)، ص١٥٤.

(٤١) الحريري، جاسم يونس، مستقبل منظمة الأسيان في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، دورية المرصد الدولي، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢، ٢٠٠٦)، ص٥٥.

(٤٢) Severino, Rodolfo C., Towards an ASEAN Security Community, Institute of Southeast Asian Studies, No. 8, Singapore 2004.), P. 58.

(٤٣) هي منظمة حكومية دولية إقليمية واتحاد جيوسياسي للدول في جنوب آسيا تأسست عام ١٩٨٥، والدول الأعضاء فيها، هي: «أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، الهند، جزر المالديف، نيبال، باكستان، سريلانكا».

كما أطلقت الرابطة مبادرة «اللقاء الآسيوي– الأوروبي» عام ١٩٩٦، الذي يضم الاتحاد الأوروبي، و«الأسيان» بعدِّها بادرة للتعاون المشترك بين الإقليمين، لاسيَّما في الجوانب الاقتصادية، وقد سعت «الأسيان إلى تطوير العلاقات مع «اليابان، الصين، كوريا الجنوبية»، إذ عقدت «الأسيان»، والصين، اتفاقية «التجارة الحرة» باسم «**أسيان – ١**» عام ١٩٩٧، وشملت تأسيس منطقة للتجارة الحرة، وتخفيض التعريفة الجمركية[(٤٤)].

إنَّ التخوف من الدور الأمريكي، دفع رابطة «الأسيان» نحو إدارة العلاقات الإقليمية، باتجاه التنمية الاقتصادية، والعلاقات التجارية، مع القوى الإقليمية، مع تفعيل التعاون السياسي– الأمني، من دون تحويل رابطة «الأسيان» إلى منظمة أمنية، بل أداة لتحاشي المشكلات العسكرية. وعلى هذا الأساس، وقعت الدول الأعضاء في الرابطة، على اتفاقية «منع التسلح النووي في الإقليم» عام ١٩٩٧[(٤٥)].

كما عقدت اتفاقية «منطقة الأسيان للاستثمار» في قمة عام ١٩٩٨، لتحديد إطار تقديم التسهيلات، والمحفزات، للاستثمار الأجنبي، وشجعت هذه القمة على السياسات التعاونية، والتكاملية، عبر برامج تنموية لإدارة موارد الإقليم، والمشروعات الصناعية المشتركة، وتوسيع التجارة البينية، ودعم المنتجات الوطنية، وحماية صناعات الإقليم من القيود التعريفية، بما يحقق الاستقرار السياسي، والأمني[(٤٦)]، ونظرًا إلى اعتماد اقتصادات الرابطة على المنتوجات الزراعية، فقد أنشأت سياسة زراعية مشتركة، وضعت الأسس الكفيلة للتعاون، كما ركزت الرابطة في تطوير العنصر البشري، عن طريق التلازم بين التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، إذ ركزت الرابطة في وضع خطط عمل للتنمية الريفية، وإزالة الفقر، وإنشاء شبكات الضمان الاجتماعي، وبناء نظام تعليمي، ومحاربة الآفات الإجتماعية، مثل: الإدمان[(٤٧)].

لقد وقعت رابطة «الأسيان»، والصين، الإعلان المشترك حول «الشراكة الاستراتيجية، والسلام، والرخاء» عام ٢٠٠٣، بهدف إنشاء الرابطة الأمنية، لمواجهة التحديات التي تواجه الإقليم، وتحقيق تنمية اقتصادية، واستقرار أمني إقليمي، كما وقع الطرفان اتفاقية تعميق العلاقة الثنائية، من الجوانب الأمنية، والتكنولوجية، والعسكرية عام ٢٠٠٤[(٤٨)]. وخلال قمة «الأسيان» في العاصمة الماليزية «كوالالمبور» عام ٢٠٠٥، وتحت شعار: «رؤية، هوية، جماعة»، شارك كلٌ من «الصين، والهند، واليابان، وكوريا الشمالية، وأستراليا، ونيوزلندا، وروسيا»، وناقشت القمة قضايا تهم دول الرابطة، أبرزها خلق هوية مشتركة تحت مظلة المصالح المتبادلة، لتكون قوة اقتصادية، وسعت الدول المشاركة إلى إقامة

---

(٤٤) شلبي، علي مغاوري، الصين والتجارة الدولية: من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلد ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو، ٢٠٠٨)، ص٨٧.

(٤٥) الحديثة، هاني ألياس، المرجع السابق، ص١١٣.

(٤٦) طلعت، عبد المنعم، المرجع السابق، ص٣٦.

(٤٧) جاد، عماد، المرجع السابق، ص١٥٨.

(٤٨) الفقي، سنية محمود، رابطة دول الأسيان والصين: أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الحادية والأربعون، المجلد ٤٠، العدد ١٥٩، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥)، ص٢٥٥.

جماعة سياسية إقليمية، بعيدة عن النفوذ الأمريكي[٤٩].

وفي قمة الرابطة المنعقدة في مدينة «سيبو» الفلبينية عام ٢٠٠٧، وتحت شعار: «الأمن والدفاع»، تمت مناقشة قضايا الأمن في الإقليم، على زيادة التعاون الأمني بين دول «الأسيان»، وتوقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب، تناولت معاقبة الممولين، والمخططين، للإرهاب، ومعاقبة منفذي العمليات الإرهابية، ومتابعتهم، وتعقب المشتبه بهم، وتسليمهم في كل دول جنوب شرق آسيا، وناقشت هذه القمة تقوية الروابط الأمنية مع الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، لذلك وقعت «الأسيان» مع كل من «الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزلندا»، على ميثاق «إعلان أمن الطاقة»، بغية التحول إلى الطاقة النظيفة، عبر الالتزام الجماعي بالطاقات المتجددة، وتقليص الوقود التقليدية[٥٠].

لقد واجهت رابطة «الأسيان» مشكلات عدة، أبرزها: تداعيات الحرب الباردة، والمحاولات الأمريكية لتحويل «الأسيان» إلى حلف عسكري، على غرار حلف شمال الأطلسي، يستند إلى التعاون مع اليابان، بذريعة التهديد الفيتنامي للإقليم، وتزايد القواعد العسكرية الأمريكية في الإقليم، وسعي الولايات المتحدة إلى تقوية تايلند، للوقوف ضد «الأسيان» في إقامة منطقة للتجارة الحرة، خوفًا من تكتل تجاري منافس[٥١].

فضلاً عن وجود حالات عدم استقرار داخلي، لاسيَّما في إندونيسيا، وتايلند، والفلبين، والمواجهة الإندونيسية – الماليزية، والصراعات في فيتنام، وكمبوديا، فضلًا عن التنافس الصيني– الياباني على الرابطة، لذلك اعتمدت «الأسيان» على التعاون الإقليمي، لصياغة الأنموذج الأمني، عبر الابتعاد عن التوترات الثنائية التي تعود للحقبة الاستعمارية، وعدم اعتماد أنموذج رسمي للأمن الإقليمي، بل تطوير منهج سياسي يقوم على الحوار المتعدد الأطراف، بدلاً من آليات الأمن الجماعي[٥٢].

---

(٤٩) الحريري، جاسم يونس، المرجع السابق، ص٥١ – ٥٤.

(٥٠) رفكين، جيريمي، الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم، ترجمة: سعيد الحسنية، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، ٢٠١٢)، ص٢١٦.

(٥١) الحديثة، هاني ألياس، المرجع السابق، ص١٣١.

(٥٢) طلعت، عبد المنعم، المرجع السابق، ص١٥.

الخاتمة

تعدُّ منطقة جنوب شرق آسيا، من أهم الأقاليم المرشحة للصراعات الإقليمية، والدولية، لاسيَّما مع وجود روابط سياسية، واقتصادية، وأمنية، وجغرافية، تجمع دول جنوب شرق آسيا مع القوى الفاعلة في شرق آسيا، أهمها: الصين، وروسيا، واليابان، فضلاً عن تدخل الولايات المتحدة. لذلك سعت دول جنوب شرق آسيا إلى تشكيل رابطة «الأسيان»، التي تعتمد على الوسائل السلمية لحل مكامن القلق الآسيوية، وإعطاء الترتيبات الاقتصادية، والسياسية، والأمنية أولوية، مما يساعد على اندماج دول الإقليم، وجود حالة من الاعتمادية المتبادلة، الأمر الذي أثر حتماً في أبعاد الهيمنة الخارجية، لاسيَّما أنَّ تزايد القواعد الأمريكية، موجهة لاحتواء الترتيبات الإقليمية في إقليم جنوب شرق آسيا، خوفاً من أن تصبح «الأسيان» عملاقًا اقتصاديًا، فضلاً عن الخشية من وقوعها تحت تأثير أحد المنافسين للولايات المتحدة.

الاستنتاجات

١- إنَّ ظاهرة الإقليمية الجديدة، وترتيباتها، أصبحت تمثل إحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي بعد الحرب الباردة، إذ دعت إلى إقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، لتضم الدول الفاعلة، لضمان استمرار تحقيق التقدم الاقتصادي، والتنموي، والحفاظ على الاستقرار السياسي، والأمني، بين الدول الأعضاء.

٢- سعت رابطة «الأسيان» إلى بناء مجتمع آسيوي، يقوم على تنمية الشعور بالانتماء للقيم، والتقاليد الآسيوية، ونبذ القيم الدخيلة بالذات الثقافة الغربية، وتقريب وجهات نظر الأعضاء، لإنهاء الخلافات، وزيادة الاعتمادية، بين الدول المشاركة، والدعوة لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي في دول جنوب شرق آسيا.

٣- أخذت رابطة «الأسيان» تنظيم البيئة الداخلية، عبر بناء شبكة من العلاقات بين الدول الأعضاء، وفق برنامج يحدد مجالات التوافق، ومجالات النزاع، وتطوير التعاون، والتكامل، المتبادل، وصولاً إلى تطويق عناصر الصراع، فضلًا عن تنظيم العلاقة الخارجية مع المجتمع الدولي، عن طريق السعي إلى التعامل بقدر من الاستقلالية، عن الإرادات المتضادة لرؤية «الأسيان» الإقليمية، والدولية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع العربية

١. أبو النصر، فضيل، الإنسان العالمي: العولمة والعالمية والنظام العالمي العادل، (بيروت: دار بيسان للنشر، ٢٠٠١).

٢. إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية، ٢٠٠٢).

٣. الإمام، محمد محمود، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

٤. جاد، عماد، "اتجاهات التكامل الإقليمي في آسيا"، آسيا والتحولات العالمية، بإشراف محمد السيد سليم، (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٨).

٥. الجاسور، ناظم عبد الواحد، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، (بيروت: دار النهضة العربية، .)٢٠٠٨

٦. جرجس، فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٧. حداد، ريمون، العلاقات الدولية، (بيروت: دار الحقيقة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).

٨. الحديثة، هاني ألياس، دراسات إقليمية في شؤون آسيا، (بغداد: جامعة بغداد، ٢٠٠٠).

٩. حسن، جواس، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية – سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر،)٢٠١٠.

١٠.حسن، عمر كامل, النظام الإقليمي العربي بين التحديات المزمنة والمتغيرات الجيوسياسية الراهنة – دراسة مستقبلية –، (عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).

١١.رياض، محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، (لندن: مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤).

١٢.زيتون، وضاح، المعجم السياسي، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

١٣.شيحا، إبراهيم عبد العزيز، النظم السياسية: الدول والحكومات، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ٢٠٠٦).

١٤.طلعت، عبد المنعم، إدارة المستقبل: الترتيبات الآسيوية في النظام العالمي الجديد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨).
١٥.العلي، مروان سالم، مكانة الإقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة: (كيف جسد العراق بوابة التغيير في الشرق الأوسط الكبير؟)، (عمان: المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٨).
١٦.عمارة، محمد جاد الله، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣).
١٧.العمار، منعم صاحي، السوق العربية المشتركة، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٠).
١٨.القاسم، صالح محمود، الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٤٥ – ١٩٨٩، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩).
١٩.القزاز، مفاز مثنى عبد الله، مستقبل دور منظومات التعاون الإقليمي في القارة الآسيوية (دراسة لنماذج مختارة)، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١).
٢٠.الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج١، ط٤، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩).
٢١.مانع، جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٨).
٢٢.المديني، توفيق، وجه الرأسمالية الجديد، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤).
٢٣.معلوف، لويس، المنجد في اللغة والإعلام، ط٢٧، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٦).

ثانيًا- المراجع المترجمة

١. إيفانز، غراهام ونوينهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

٢. بيليس، جون وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤).

٣. رفكين، جيريمي، الثورة الصناعية الثالثة: كيف تغير القوة الموازية الطاقة والاقتصاد والعالم، ترجمة: سعيد الحسنية، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، ٢٠١٢).

٤. روزاس، ماريا كريستينا، "أمريكا اللاتينية والكاريبي: الأمن والدفاع في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٥، بإشراف مجموعة مؤلفين، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي وسمير كرم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

ثالثًا- الدوريات

١. جاسم يونس الحريري، مستقبل منظمة الأسيان في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، دورية المرصد الدولي، العدد ٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢. الحريري، جاسم يونس، مستقبل منظمة الأسيان في ضوء التحولات الإقليمية والدولية، دورية المرصد الدولي، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢، ٢٠٠٦).

٣. الزوبعي، رشيد مجيد، رابطة أمم جنوب شرق آسيا: التأسيس والأهداف، نشرة مركز الدراسات الدولية، (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٨، ١٩٩٣).

٤. سليم، محمد السيد، خبرات التكامل الأسيوية ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الأسيان، مجلة المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المجلد ٣٢، العدد ٣٦٦، آب/أغسطس، ٢٠٠٩).

٥. شلبي، علي مغاوري، الصين والتجارة الدولية: من التنافس إلى الاعتماد المتبادل، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الخامسة والأربعون، المجلد ٤٤، العدد ١٧٣، تموز/يوليو، ٢٠٠٨).

٦. فرحات، محمد فايز، الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثامنة والأربعون، المجلد ٤٧، العدد١٨٥، تموز/يوليو، ٢٠١١).

٧. الفقي، سنية محمود، رابطة دول الأسيان والصين: أولى خطوات السوق الآسيوية الموحدة، مجلة السياسة الدولية، (مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الحادية والأربعون، المجلد ٤٠، العدد ١٥٩، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٥).

رابعًا- المراجع الأجنبية

1. Buzan, Barry and Weaver, OLe, Regions and Power: The Structure of International Security, Cambridge Studies in International Relations, (England: Cambridge University Press, 2004).
2. Cossa, Ralph A. and Khanna, Jane, East Asia: Economic Interdependence and Regional Security, Journal International Affairs, (Columbia University, Vol. 73, No. 2, 1997).
3. Dong, Jing, Asia – Pcific Security: China's Conditional Multilateralism and Great Power Entente, (US Army War College: Strategic Studies Institute, 2000).
4. Fuller, Graham E. and Arquilla, John, The Intractable Problem of Regional Power, Obris, (Vol. 40, No.4, 1996).
5. Miller, Frank L., Impact of Strategic Culture on U.S. Policies For East Asia, (U.S. Army War College: Strategic Studies Institute, November, 2003).
6. Severino, Rodolfo C., Towards an ASEAN Security Community, Institute of Southeast Asian Studies, (Singapore, No. 8, 2004).
7. Tharp, Paul A., Regional International Organization, (New York: Martins Press, 1971).